منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إحاطة موجزة حول

تداعيات الأوضاع في فنزويلا على أسواق الغاز الطبيعي

إعداد

الدكتور/سفيان أوجيدة

باحث اقتصادي أول- الإدارة الاقتصادية

تداعيات الأوضاع في فنزويلا على أسواق الغاز الطبيعي

شـــهدت بداية عام 2026 تدخل الولايات المتحدة في فنزويلا، الأمر الذي أثار العديد من التســـاؤلات. وفي ضـــوء هذه الاضـــطرابات الجيوســـياســـية، برز النفط والغاز في قلب العاصـــفة الجيوسياسية الحالية.

لمحة سريعة عن فنزويلا

على الرغم من امتلاك فنزويلا لأكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم (303 مليار برميل)، إلا أنها تعاني منذ سـنوات من أشـد أزمة اقتصـادية في تاريخها. وقد أبرز الانخفاض الحاد في أسـعار النفط الخام خلال الفترة نفسها مواطن الضعف الهيكلي لاقتصاد للبلاد الذي ازداد اعتماده على عائدات النفط بشكل مطرد. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي لفنزويلا بنســبة 80% بين عامي 2014 و2020. وتواجه البلاد تضـــخمًا غير مســـبوق، وانخفاضًـــا حادًا في إنتاجها النفطي، واســـتنفادًا لاحتياطياتها النقدية، مما أدى إلى انخفاض حاد في الواردات. على الرغم من عدة عمليات إعادة تقييم ومراجعات، يعتبر الحد الأدنى للأجور الشـــهرية في فنزويلا – بأقل من 10 دولارات – وهو الأدنى في القارة الأمريكية. وتقدر الديون بأكثر من 150 مليار دولار، ولم يعد بإمكان الدولة الفنزويلية إعادة تمويل نفســـها في الأســـواق المالية الدولية بســـبب العقوبات المالية الأمريكية وضعف مصداقيتها لدى دائنيها.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

في لمحة ســـريعة، يمكننا الاطلاع على أهم المؤشـــرات الاقتصـــادية الضـــرورية لفهم البيئة الاقتصادية لفنزويلا.

أهمّ المؤشرات الاقتصادية

	2023	2024	2025	*2026
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	4	5,3	0,5	3-
التضخم (المتوسط السنوي، %)	337,458	48,983	270	682
الرصيد المالي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	6-	6-	5-	4-
الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي (%)	5,8	4,8	4,2	2,5
الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	138,5	164,4		

المصدر: كوفاس، 2026. *توقعات

الثروات الطبيعية في فنزويلا

فنزويلا غنية بالموارد الهيدروكربونية، وتمتلك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم. بالإضافة الى النفط، جاءت فنزويلا ضمن قائمة أكبر 10 دول في احتياطيات الغاز الطبيعي.

تمتلك فنزويلا أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم، تُقدر بأكثر من 303 مليار برميل، تتركز بشكل أساسي في حزام أورينوكو (Orinoco). هذه الأنواع من النفط الخام الثقيل للغاية، التي كانت تُشكل "العمود الفقري" لاقتصاد الفنزويلي من خلال التصدير، دعمت الإيرادات الوطنية والبرامج الاجتماعية والنفوذ الجيوسياسي في أمريكا اللاتينية وخارجها. أما احتياطيات الغاز الطبيعي، تُقدر بنحو 5.51 تريليون متر مكعب وبذلك تحتل البلاد المركز التاسع بعد نيجيريا.

المعادن الحرجة: إمكانات هائلة وتطوير محدود

تمتد الثروة الجيولوجية لفنزويلا إلى ما هو أبعد من النفط، مع وجود رواسب وفيرة من خام الحديد والبوكسيت والذهب والنيكل – بالإضافة إلى وجود ملحوظ للنحاس والزنك وحتى العناصر الأرضية النادرة – التي تتركز معظمها في درع غيانا (Guyana) الغني بالمعادن في جنوب فنزويلا.

تمتلك فنزويلا أكبر احتياطيات من الذهب في أمريكا اللاتينية وتصنف من بين أكبر حاملي خام الحديد والبوكسيت على مستوى العالم. وتشير الدراسات الاستقصائية الرسمية إلى إمكانات عالمية في مجال المعادن المستخدمة في البطاريات: وقد أعلنت الحكومة مؤخرًا وجود 340 مليون طن من النيكل وموارد هائلة من النحاس في احتياطاتها وهي أرقام، إذا ثبتت صحتها، ستضع فنزويلا على قدم المساواة مع الدول الرائدة في مجال التعدين.

كما تم اكتشاف أيضًا كميات كبيرة من "الرمال السوداء" (black sands)، مثل الكولتان (النيوبيوم-التنتالوم) والمعادن النادرة التي تحتوي على الثوريوم، في درع غيانا. ومع ذلك، فإن هذه الثروات المعدنية الحرجة لا تزال مجرد احتمالات نظرية إلى حد كبير: فهي تمثل إمكانات جيولوجية أكثر منها احتياطيات مؤكدة وقابلة للاستغلال.

قطاع الغاز الطبيعي في فنزويلا

يتميز قطاع الغاز الطبيعي في فنزويلا باحتياطيات ضخمة ولكنه يعاني من إمكانات غير مستغلة إلى حد كبير بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، فضلًا عن العقوبات الدولية والأمريكية التي تعيق الاستثمار والإنتاج، على الرغم من محاولات التطوير من خلال الشراكات (مثل شركة ريبسول) والمشاريع (الغاز الصخري). ويمثل الغاز نسبة كبيرة من إنتاج الطاقة الأولية.

احتياطات فنزويلا من الغاز الطبيعي

على الرغم من امتلاكها لأكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية، إلا أن فنزويلا عانت تاريخياً في تحويل غازها الطبيعي إلى سوق ديناميكي ومنصة للتصدير. واستنادًا على النشرة الإحصائية السنوية لعام 2025 لمنظمة أوبك (OPEC, ASB 2025)، جاءت فنزويلا ضمن قائمة أكبر 10 دول من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية من خلال احتلالها للمرتبة 9 عالميا.

أكبر عشر دول تمتلك احتياطيات الغاز الطبيعي على المستوى العالمي، 2024

(مليار متر مكعب)

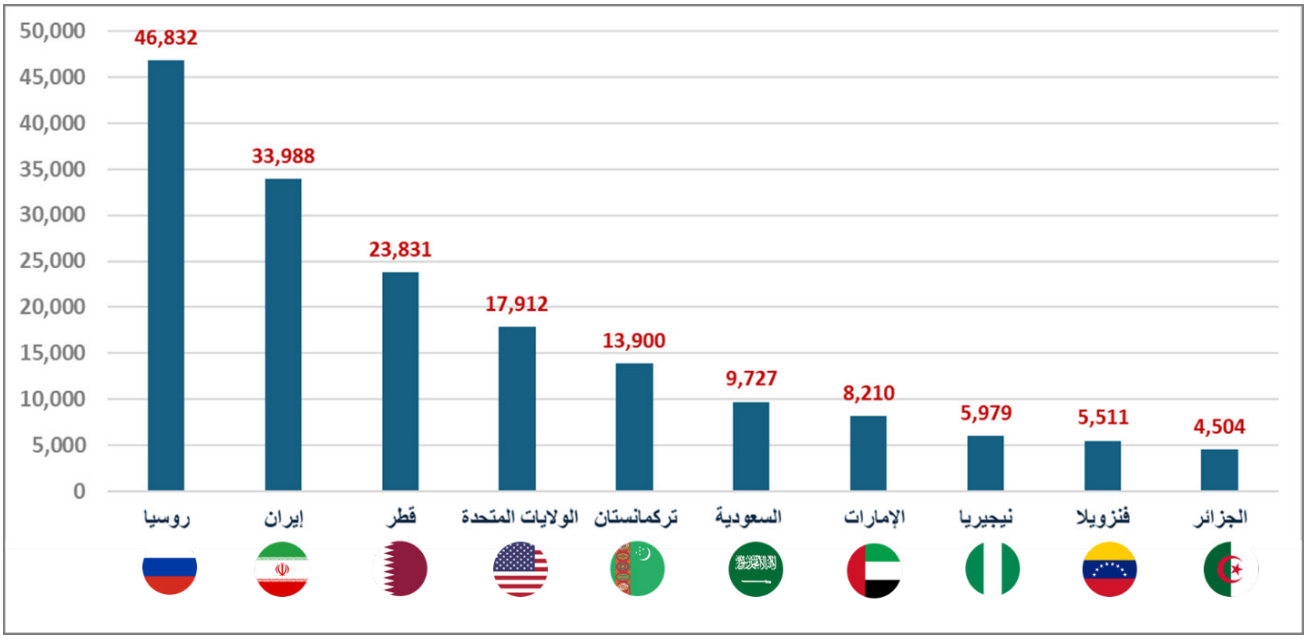

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، منظمة أوبك، 2025.

وتُمثل الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في فنزويلا، التي تُقدر مجموعها بنحو 5,511 مليار متر مكعب واحدة من أكبر أصول الطاقة غير المُستغلة في نصف الكرة الأرضية. ويبلغ الإنتاج الإجمالي نحو 40 مليار متر مكعب سنويًا.

احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في فنزويلا مقارنة بروسيا وقطر

(مليار متر مكعب)

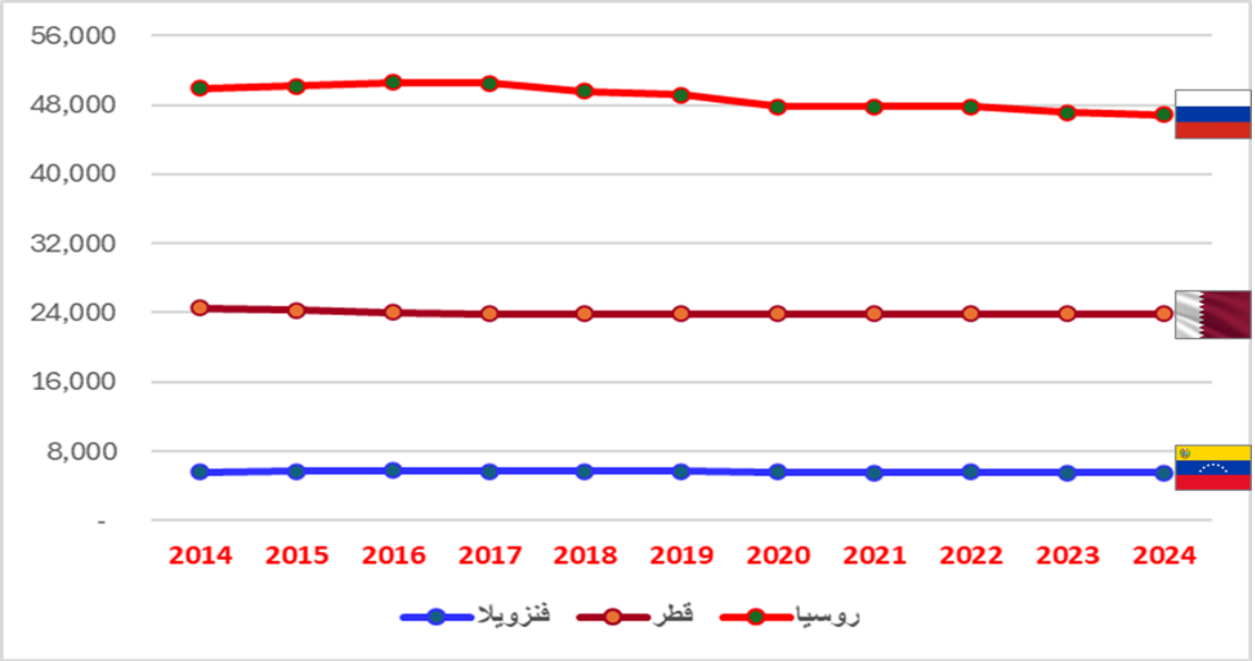

المصدر: منتدى الدول المصدرة للغاز، النشرة الإحصائية السنوية 2025 .

إنتاج فنزويلا من الغاز الطبيعي

بالرغم من امتلاكها لاحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، تاسع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، والذي يقدر بنحو 5.51 تريليون متر مكعب، يبلغ الإنتاج الإجمالي نحو 40 مليار متر مكعب سنويًا. إلا أن الإنتاج المُسوَّق الحالي لا يتخطى عتبة 30 مليار متر مكعب بحيث يمثل أقل بنحو 60% من طاقته الإنتاجية المُمكنة ويصل إلى حوالي 24 مليار متر مكعب (عام 2024) ويتم استهلاكه بالكامل في السوق المحلية، مع عدم وجود صادرات تقريبًا. ويعود هذا لعدة أسباب منها إهدار كميات كبيرة من الغاز الطبيعي عن طريق إطلاقه في الغلاف الجوي. وبالتالي فإن هذا الوضع في فنزويلا يمكن أن يكون له تأثير كبير على سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية، رهنا بالسياسات المواتية والاستثمارات في البنية التحتية.

تطور الإنتاج المُسوَّق والاستهلاك المحلي في فنزويلا من 2014 إلى 2024

(مليار متر مكعب)

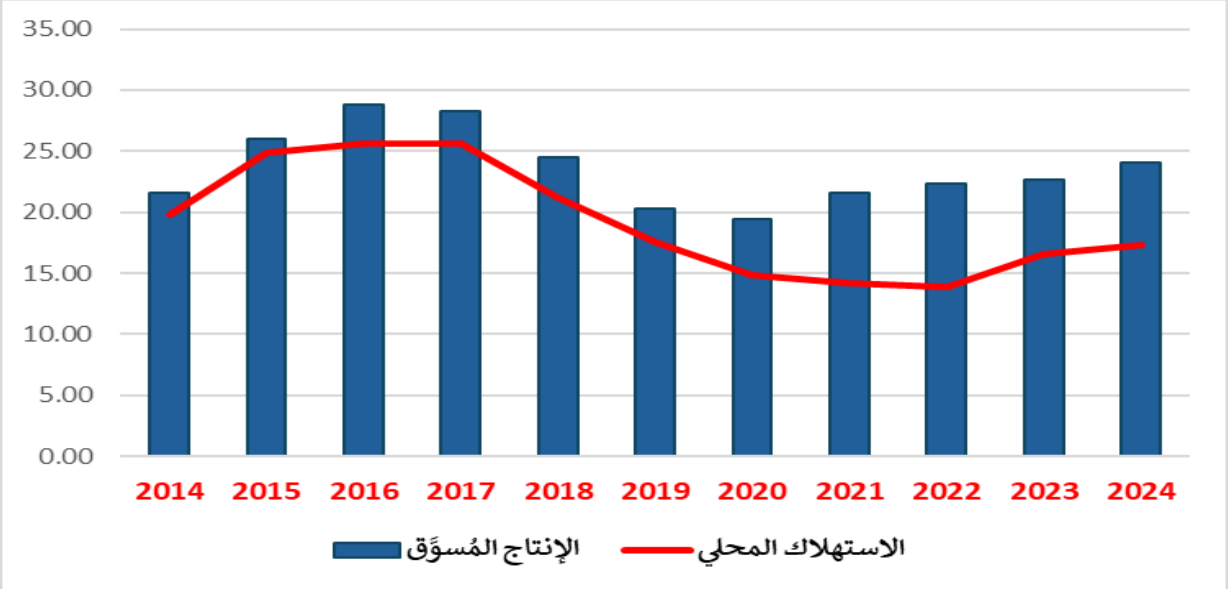

المصدر: منتدى الدول المصدرة للغاز، 2025.

3.4- صادرات فنزويلا من الغاز الطبيعي

لم تُصدّر فنزويلا أية كميات من الغاز الطبيعي. وعلى المدى المتوسط/البعيد، قد تؤدي استعادة كاملة لصناعة النفط والغاز في فنزويلا عافيتها، من خلال الاستثمارات. كما أن أسعار النفط قد تواجه صعوبة في الصعود إلى مستويات الذروة السابقة خلال فترات التقلبات، وقد تنخفض إذا بدأت طلبات النفط في الوصول إلى ذروتها.

ولدى شركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) وشركة الغاز الوطنية في ترينيداد وتوباغو (NGC) خطط لتطوير حقل الغاز الطبيعي البحري دراغون (Dragon) في فنزويلا، مما سيزيد من فائض متوقع من الغاز الطبيعي المسال (LNG) في الأسواق العالمية خلال السنوات القادمة.

وعلى المدى القريب/المتوسط، يمكن لفنزويلا بدأ تصدير الغاز الطبيعي إلى البلدان المجاورة مثل كولومبيا، إلا أن ذلك يعتمد على الإجراءات الفنية والتعديلات الثنائية. ويعود السبب في ذلك كون أن البلدين متصلان بخط أنابيب غاز يمتد من جنوب ماراكايبو إلى لا غواخيرا في بالياس، بالرغم لاحتياجه إلى إصلاحات، خاصة في الجزء الكولومبي من الخط.

الإطار القانوني العام للغاز الطبيعي

فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، يخضع الإطار القانوني بشكل أساسي للدستور وقانون الغاز لعام 1999 ولائحته التنفيذية لعام 2000 والقانون الأساسي للهيدروكربونات (بالنسبة للغاز المصاحب). تقوم وزارة السلطة الشعبية للنفط، والهيئة الوطنية للغاز (ENAGAS) بتنظيم ومراقبة جميع أنشطة الغاز الطبيعي. ويمكن للمستثمرين من القطاع الخاص تطوير حقول الغاز "غير المصاحب" بموجب ترخيص ممنوح من الحكومة الفنزويلية. ومع ذلك، فمن المعروف أن الدولة الفنزويلية، من خلال شركة "PDVSA"، تتمتع بحقوق التدخل لاكتساب حصة في رأس المال (عادةً ما تصل إلى 35% وفقًا لقانون 1999) في مشاريع تراخيص الغاز بعد إعلان الجدوى التجارية. باختصار، يحدد الإطار القانوني لقطاعي النفط والغاز في فنزويلا سيطرة الدولة على موارد الهيدروكربونات ويحدد اللوائح والقيود التي تحكم مختلف الأنشطة داخل الصناعة .

تداعيات التدخل الأمريكي على الغاز الطبيعي

وسط الاهتمام المتزايد بالتغيرات المحتملة في تدفقات النفط الفنزويلي في أعقاب التحولات السياسية الأخيرة، يتساءل الكثيرون عما إذا كان ذلك سيؤثر على أسواق وأسعار الغاز الطبيعي.

إن تداعيات الأحداث في فنزويلا على أسعار الغاز ربما ليس تأثير كثيرًا، على الأقل ليس بشكل مباشر. من المؤكد أن النفط والغاز الطبيعي يلعبان دورًا رئيسيًا في عالم الطاقة. ومع ذلك، فإنهما يتأثران بعوامل مختلفة تمامًا، حيث ترتبط أسواق النفط بشكل أكبر بالإمدادات العالمية من النفط الخام والتكرير والطلب على المنتجات. في المقابل، تعتمد أسعار الغاز الطبيعي على عوامل مثل الطلب على التدفئة بسبب الطقس، وصادرات الغاز الطبيعي المسال، وتدفقات خطوط الأنابيب، والإنتاج المحلي من مناطق مختلفة (مثل حوضي مارسيلوس وبيرميان). قد يؤدي أي تدفق للنفط الخام الفنزويلي الثقيل إلى تعديل ديناميكيات النفط قليلاً في المستقبل، لكن الخبراء يتفقون إلى حد كبير على أن التأثيرات على الغاز الطبيعي ستكون ضئيلة أو غير مباشرة في أحسن الأحوال.

وبما أن تأثير فنزويلا على أسواق الغاز الطبيعي المُسال والغاز الطبيعي محدود حالياً، لكنه قد يكون تحويلياً على المدى المتوسط/الطويل، بفضل ما تزخر به البلاد من احتياطاتها الهائلة من الغاز، على الرغم من أن إنتاجها الحالي ضعيف بسبب نقص الاستثمارات والعقوبات المفروضة عليها.

كما أن التطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما التدخل الأمريكي والرفع الجزئي للعقوبات، قد تفتح الطريق أمام استثمارات محتملة لإنعاش الإنتاج، مما قد يؤدي إلى زيادة العرض والتأثير على الأسعار العالمية، لا سيما في ظل المنافسة مع الغاز الصخري الأمريكي مما يسمح بخلق ديناميات جيوسياسية جديدة. ومن بين النقاط التي بدأت تبرز في الأفق، نذكر تطلع كل من كولومبيا وترينيداد وتوباغو إلى عودة الغاز الفنزويلي.

التطورات الأخيرة في المشهد الطاقي الفنزويلي

تظهر آمال حذرة بشأن زيادة العرض العالمي، بفضل عودة فنزويلا تدريجيًا إلى السوق. ومن بين النقاط التي يمكن الإشارة إليها، نذكر:

- **إمضاء اتفاقية وفق نمط مشابه لاتفاقية شيفرون**

أعلنت شركة النفط الفنزويلية "بتروليوس دي فنزويلا" المملوكة للدولة "PDVSA" الأسبوع الماضي أنها توصلت إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة لبيع كميات من النفط الخام، وذلك على غرار خطة شيفرون، التي تمتلك ترخيص تشغيل خاصاً منحته إياها الولايات المتحدة للعمل في فنزويلا رغم العقوبات المفروضة عليها.

- **إمضاء عقد لتصدير الغاز النفطي المُسال (LPG)**

في 16 يناير 2026، وقعت فنزويلا أول عقد لتصدير الغاز النفطي المُسال (LPG) ويأتي ذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تحويل البلاد إلى دولة منفتحة على الاستثمار بعد التغيير في هرم السلطة. ويرى المحللين بأن هذا يفتح فصلًا جديدًا في سياسة فنزويلا الطاقية، حيث تدخل رسميًا سوق الغاز النفطي المُسال الدولي لأول مرة. ووصفت الرئيسة المؤقتة لفنزويلا، ديلسي رودريغيز، خلال خطاب ألقت به على التلفزيون الحكومي يوم الجمعة 16 يناير 2026، بالتوقيع هذا العقد بالتاريخي، "اليوم، ولأول مرة في تاريخنا، تم توقيع عقد لتسويق الغاز النفطي المُسال".

- **نحو "إصلاحات جزئية" لقانون النفط**

ألقت الرئيسة المؤقتة لفنزويلا، ديلسي رودريغيز، خطاباً أمام البرلمان في كاراكاس، يوم الخميس 15 يناير، إلى "إصلاح جزئي" لقانون النفط، وذلك بعد أقل من أسبوعين من التدخل الأمريكي. ويمهد "الإصلاح الجزئي" الطريق أمام عقود تقاسم الإنتاج حيث ستستحوذ الشركات الأمريكية الكبرى، مثل شيفرون، على ما لا يقل عن 60% من عائدات النفط، مما يقلل من السيادة الاقتصادية لفنزويلا.

الخلاصة

باختصار، يبرز التدخل الأميركي في فنزويلا بأن ليس أهمية النفط فقط الذي يحتل مكانة بارزة بل تخطى ذلك لموارد استراتيجية أخرى تدخل في المعادلة. من النفط الخام الثقيل إلى المعادن الحرجة والحيوية والعناصر الأرضية النادرة، وعلى الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية للولايات المتحدة.

فالتحكم في الاحتياطيات النفطية والغازية والمعادن الحرجة يمنح الولايات المتحدة القدرة على إعادة تشكيل موازين القوة في أسواق الطاقة الدولية و/أو إعادة رسم خريطة الطاقة العالمية، فضلاً عن تأمين احتياجاتها الحيوية، وتقليل اعتمادها على النفط الخارجي والعربي. كما تسعى الولايات المتحدة أيضًا إلى إبعاد القوى المُنافسة عن القارة الأمريكية، وإعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية في "محيطها" الجغرافي، في إطار الاستراتيجية الجديدة.

ويتغيّر المشهد المُتعلّق بفنزويلا يوميًا، ومن المُرجّح أن يستمرّ في هذا التغيّر المُتسارع خلال الأسابيع والأشهر القادمة. وعليه فإن تتبع الوضع عن كثب يسمح باتخاذ خطوات استباقية للعاملين والمستثمرين في القطاع.